المحاضرة الثالثة

الرقابة على تنفيذ الموازنة

ان الرقابة على تنفيذ الموازنة تحمل اهداف سياسية ومالية منها:

1- التأكد من تنفيذ محتويات الموازنة بالشكل المطلوب وعدم خروج السلطة التنفيذية عن الحدود المرسومة لها.
2- تهدف الرقابة الحفاظ على المال العام.
3- تهدف الى ادارة اموال الدولة وفقا للقوانين المالية بحيث لا تكون رقابة شديدة تعرقل حركة الاجهزة الحكومية من جهة ولا تنعكس على النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل من جهة اخرى.

من طرق الرقابة على الموازنة

1- الرقابة الشكلية والموضوعية
2- الرقابة البرلمانية تنقسم الى (الرقابة المعاصرة والرقابة اللاحقة)
3- الرقابة الادارية ومن اشكالها (الرقابة الذاتية والرقابة الموضوعية)
4- الرقابة المالية
5- الرقابة القضائية
6- الحساب الختامي

سنبين فيما يلي تفاصيل كل طريقة من طرق الرقابة على تنفيذ الموازنة

اولا: الرقابة الشكلية والموضوعية:

الرقابة الشكلية نقصد بها مراجعة الدفاتر والمستندات والحسابات بكل أشكالها بهدف معرفة مدى صحة ومطابقة ما جاء فيها من امور الجباية والصرف بما يتلائم وتطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية المختصة.

الهدف من الرقابة الشكلية:

- التأكد من عدم تجاوز البنود المالية والحسابية للقوانين والانظمة المالية.
- التأكد إذا كان الصرف صحيحًا ومطابقًا لها.

الرقابة الموضوعية: نقصد بها معرفة وكشف الخطأ الحسابي من خلال مراجعة الحسابات والارقام بدقة والتأكد من تحقيق الموازنة للأهداف المرسومة لها ام لا.

ثانيا: الرقابة البرلمانية

البرلمان يمارس رقابة اثناء مرحلة اعتماد واقرار الموازنة (رقابة سابقة) ورقابة لاحقة بعد تنفيذ الموازنة تتمثل في صورة اسئلة واستجوابات للوزراء عند مرحلة مناقشة الحساب الختامي للموازنة ومن اشكال الرقابة البرلمانية هي:

1- **الرقابة المعاصرة :** تكون هذه الرقابة اثناء تنفيذ الموازنة من خلال لجنة مالية مختصة في البرلمان يحق لها ان تطلب البيانات والوثائق والحسابات التي تتعلق

بالموازنة ومناقشة مسؤولي الدوائر المالية وفحص ما لديهم من تقارير وغيرها مما يتعلق بمراحل تنفيذ الموازنة، تمارس انكلترا هذا النوع من الرقابة عن طريق المحاسب العام الذي يكون بدرجة وزير ومستقل بعمله عن الحكومة ولا يعزل الا بموافقة البرلمان ، ويقوم بمراقبة الصرف الصادر من أي وزير المصادق عليه من وزير المالية ثم يرفع اليه صرف النفقة لاستحصال موافقته بالصرف حتى يتأكد من ان الصرف جاء وفقا لما هو محدد ومخطط له في الموازنة .

2- **الرقابة اللاحقة:** رقابة تقوم بها لجنة مالية متخصصة من البرلمان حيث يتم فحص ومناقشة الحساب الختامي بعد انتهاء السنة المالية، وتقوم اللجنة برفع تقاريرها الى البرلمان وفي حالة وجود خطأ أو مخالفة يقوم البرلمان بمساءلة السلطة التنفيذية مما يحرك المسؤولية السياسية ضد الوزراء المخالفين او ضد الحكومة، والهدف منها:

- مراجعة الحسابات المستندية لجميع العمليات المالية.
- معرفة مدى كفاءة الوحدة الادارية في استخدام الاموال العامة.
- تقليل نفوذ وهيمنة السلطة التنفيذية التي تحدث اثناء صرف النفقات.

اخذت فرنسا بهذا النوع من الرقابة عن طريق محكمة المحاسبة: وهي محكمة ادارية منظمة تنظيما قضائيا مهمتهم اعطاء قرار او حكم بحسابات محاسبي وزارة المالية.

ثالثا: الرقابة الإدارية

هي رقابة تقع داخل الادارة وبواسطتها يقوم بها الرؤساء الاداريون او تقوم بها وزارة المالية على بقية الوزارات بواسطة المراقب المالي ومن اشكالها:

أ- الرقابة الذاتية: الرقابة التي يقوم بها رؤساء الادارات على مرؤوسيهم كرقابة وزارية المالية بالرقابة على عمليات الصرف بواسط مدراء الحسابات في الوزارات المختلفة.

ب- الرقابة الموضوعية: رقابة يقوم بها الرؤساء على مرؤوسيهم وتأخذ شكل رقابة سابقة يتم التأكيد على عدم صرف أي مبلغ إلا بعد مراجعة دقيقة للتأكد من قانونيته ومطابقته للمعايير المالية، فلا يتم صرف النفقة بدون ترخيص مسبق من الرقيب المالي.

اما الرقابة اللاحقة: تشمل إعداد حسابات وتقارير شهرية وربع سنوية عن الاعمال المالية للوزارة تُخضع هذه التقارير للمراجعة من قِبل المراقب المالي، للتأكد من عدم وجود مخالفات. فهي اشبه بالحساب الختامي الدوري لمراجعة الدفاتر الحسابية ويسميها البعض بالجرد يتمثل بإعداد حساب نهائي ما بين المدرج على المستندات من ارقام ومبيعات ومشتريات وغيرها وبين الموجودات.

رابعا: الرقابة المالية

الرقابة المالية والمحاسبية تتمثل في مراقبة الإيرادات والنفقات والتأكد من سلامتها (حسابات السلف، والقروض والتسهيلات)، تقوم بالرقابة هيئة فنية لها كيان اداري ومالي مستقل عن السلطة التنفيذية ومرتبطة بالسلطة التشريعية مهمتها فحص الأمور المالية ورفع التقارير للمجلس التشريعي في حالة وجود المخالفة والرقابة المالية اما ان تكون رقابة سابقة:

- (قبل صرف النفقة يقتصر دورها على الانفاق) او
- رقابة لاحقة تبدأ بعد انتهاء السنة المالية وقفل الحساب الختامي للموازنة وتشمل رقابة الانفاق والايراد)

- وتنـــاط مهمـــة الرقابـــة الماليـــة الســـابقة واللاحـــق بيـــد جهـــاز اداري فنـــي واحـــد كمـــا فـــي ديـــوان المحاسبة.

خامسا: الرقابة القضائية

تقوم بالرقابة جهة قضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية مهمتها:

- محاكمـــة المســـؤول عـــن الاخطـــاء والانحرافـــات الماليـــة واصـــدار العقوبـــات واحالتـــه الـــى القضاء الجنائي.
- وضـــع التقـــارير الســـنوية التـــي توضـــح مـــدى ســـير عمليـــة الانفـــاق والإيـــراد ومـــدى مطابقتهـــا للقوانين والانظمة المالية
- ترفع هذه التقارير باسم رئيس الدولة او المجالس النيابية.

سادسا: الحساب الختامي

هـــي رقابـــة تمارســـها الســـلطة التشـــريعية لبيـــان النفقـــات والايـــرادات الفعليـــة للدولـــة عـــن الفتـــرة الزمنيـــة الســـابقة واظهـــار فيمـــا إذا كانـــت قـــد حصـــلت فروقـــات بـــالنقص او الزيـــادة (العجـــز او الفائض الفعلي) ويساعد ذلك على

- تقييم اداء عمل الموازنة السابقة
- التأكد من صرف النفقة وجباية الايراد بشكل صحيح عن العام الماضي.
- التثبـــت مـــن عـــدم وجـــود مخالفـــات للمراحـــل التـــي مـــرت بهـــا الموازنـــة فهـــي اشـــبه بالرقابـــة اللاحقة.

م. رؤى رزاق عبد / كلية القانون جامعة واسط